حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية

أ. بوش فاطمة الزهراء
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان -الجزائر-
temabouche88@hotmail.fr

أ. خندق سميرة
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة –الجزائر-
samira8828@hotmail.fr

Received: October 2017 ***Accepted: November 2017*** ***Published: December 2017***

ملخص: تعتبر ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي من نتائج سوء استغلال مداخيل قطاع الموارد الطبيعية على حساب القطات الأخرى وخاصة الإنتاجية منها والتي دخلت في حالة ركود في الأسواق المحلية والعالمية .

كما دفع بالاقتصاديات الريعية بأن تعيش في حالة من الترف والنمو الاقتصادي ولكن على المدى القصير فقط.

الكلمات المفتاحية: المرض الاقتصادي الهولندي، الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي .

Abstract : The phenomenon of economic Dutch disease is due to the mismanagement of the hydrocarbons sector incomes, at the expense of other sectors, especially the productive ones. This latter entered into recession both in domestic and international markets.

This phenomenon has also pushed economies to live in a state of luxury and economic growth, but only in the short term.

Keywords: Dutch disease, natural resources, economic growth, Mismanagement

مقدمة:

تعد أغلب الدول المنتجة للمواد الأولية ولاسيما النفطية ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد وبشكل كبير على المورد الطبيعي في تمويل موازناتها والتزاماتها المختلفة؛ وحالة كهذه جعلت أغلب هذه الدول تعاني من الإخفاق الاقتصادي .

إن هذا الأداء الاقتصادي الضعيف و المخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد يعتبر أمرا محيرا في تاريخ الاقتصاد العالمي ، وهذا ما عاشه العالم في القرن السادس عشر ،وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل والتي رجحها آنذاك الكاتب الاسباني Miguel De Sarvantes Saavedra في مؤلفه الشهير Don Quixote de la Mancha حين قال **" إن الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها و لكن طريقة استعمالها".**

وزالت هذه الظاهرة سائدة في العالم حتى يومنا هذا أين نجد اليابان ودول جنوب شرق آسيا تمتلك قوة اقتصادية، تتجاوز اقتصاد روسيا ودول أخرى غنية بالثروات الطبيعية كدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة والتي عبرت عليه بصيغة **"لعنة الثروات الطبيعية " « Natural Resource curse »**وهذا نتيجة العلاقة العكسية القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي . ومن بين التفسيرات التي ي قدمها المنظرين لهذا لظاهرة فتنقسم إلى اقتصادية والتي تترأسها نظرية المرض الهولندي Dutch Disease Theory أما المؤسساتية فهي تخص الجانب السياسي للبلدان الغنية بالثروات الطبيعية .

وتعد الجزائر من أبرز الاقتصاديات الريعية في القارة السمراء ،حيث كانت ومازالت تعتمد على قطاع المحروقات كمحرك الرئيسي في تمويل نفقاتها على حساب القطاعات الأخرى وهذا ما يتطابق مع واقع المرض الهولندي.وعليه فإن هدف دراستنا هذه هو الإجابة على الإشكالية التالية.

هل الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من أعراض المرض الهولندي ؟

للإجابة على الإشكالية المثارة أعلاه فقد اقترحنا مجموعة من الفرضيات:

1. إن زيادة نسبة قطاع المحروقات في تغطية الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات الأخرى ،له دلالة كبيرة في إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي .
2. إن تغير المستمر في سعرا لصرف الحقيقي للدينار الجزائري الناتج عن ارتباطه بأسعار البترول غير مستقرة ، تعتبر من بين العوامل التي جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لهذه الظاهرة .

إن هدف الدراسة يتمثل في :

1. محاولة اختبار النظريات المفسرة للمرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري
2. محاولة فهم الأساس النظري في ارتفاع سعر الصرف وتأثيره على الناتج المحلي
3. محاولة إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البنية الاقتصادية الجزائرية

من أجل الوصول إلى هدف البحث وللإجابة على مختلف الأسئلة السابقة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ،ولتدعيم مختلف جوانب البحث تم الاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية .

للتأكد من صحة الفرضيات السابقة فقد قسمنا دراستنا إلى محورين :

أولا : الإطار النظري للمرض الهولندي :

1) نموذج GREGORY 1976
2) النموذج الأساسي، أثر حركة الموارد وأثر النفقات
3) أثر اختلال التوازن النقدي

ثانيا : تأثير المرض الهولندي على هيكلة الاقتصاد الجزائري

1) نبذة عن أهمية الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري
2) تشخيص المرض الهولندي في الجزائر

أولا : الإطار النظري للمرض الهولندي

إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما . وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة مابين 1900 - 1950 أين تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن صرعان مازالت هذه المرحلة نتيجة لاستتراف لأبار الغاز والنفط ؛ ولهذا أطلق على هذه الظاهرة **بالمرض الهولندي** وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة economist **البريطانية** في 26 - 11- 1977.

وهذا ما دفع بالمنظرين الاقتصاديين إلى تفسير هذه الظاهرة وشرح أهم العوامل والأسباب التي تدفع بالاقتصاديات الرعية إلى الانهيار والاختلال في موازين مدفوعاتها على المدى البعيد ، ومن أبرز المنظرين الذين خاضوا في هذا الموضوع نجد كل من : S.Van Wijnbergen(1984)، W.Max Corden (1984) & J.Petter Neary ((1982 بالإضافة إلى أعمال R.Gregory (1976) بالرغم من أنه لم يذكر المصطلح المرض الهولندي بأصح العبارة إلى أنه تناول نفس مضمون هذه الظاهرة الاقتصادية .

1) نموذج GREGORY 1976: يعتبر Gregory من الاقتصاديين السباقين في تحليل نتائج انتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية منها، حيث تداول آنذاك حالة أستراليا في فترة انتعاش اقتصادها إثر اكتشاف قطاع المناجم .

ومن النتائج التي توصل إليها Gregory هو الاكتشافات الجديدة في قطاع الموارد الطبيعية والمناجم في حالة أستراليا تؤدي لا محالة إلى الزيادة في صادرات البلد في هذا القطاع وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي .

والتي عبر عنها Gregory بالنموذج التالي المعبر عنه في الشكل (1-1)

الشكل (1-1) : نم . . . . . وذج Gregory

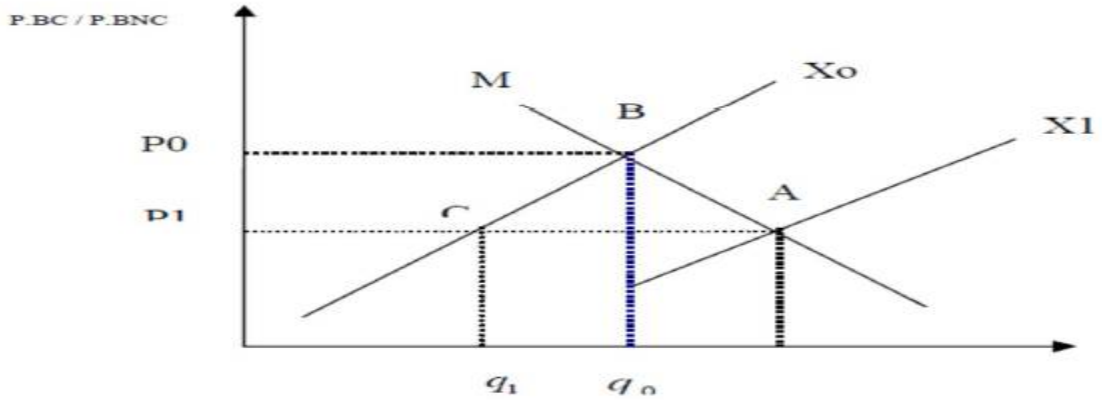

Source: Gregory ,R..G (1976), " Some implication of the growth mineral sector " , *Australian Journal of the Agricultural Economics*, P74 .

ومن خصائص النموذج[1] :

- **المحور العمودي :** يمثل نسب الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع غير قابلة للتبادل .
- **المحور الأفقي :** تمثيل حجم كل من الصادرات والواردات .
- **X_0 و M_0** يمثل على التوالي كل من منحنى الصادرات والواردات (خارج صادرات قطاع المناجم **).**

وقد وضع Gregory نموذجه على الفرضيات التالية :

1. ثبات محددات التبادل التجاري الدولي .

2. وحدات الصادرات و الواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات.

3. النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال و يتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري

4. الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الأسترالي تأثيرا عليها ، وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي .

ومن الشكل البياني الممثل أعلاه يتضح لنا جليا بأن حجم الصادرات X_0 (خارج قطاع المناجم) في حالة ازدهار مقارنة مع حجم الواردات M_0، ولكن سرعان ما تتغير الأوضاع وذلك في حالة اكتشاف ثروات طبيعية أين تتضاعف قيمة الصادرات المحلية (منجمية وصناعية) ، وهذا ما يفسره انتقال المنحنى[2] من النقطة X_0 إلى X_1 . بينما تبقي قيمة الواردات على حالها (ثابتة) ولكنه سرعان ما تصحح الأوضاع وذلك نتيجة الزيادة في سعر الصرف الحقيقيBC/BNC (عملة واحدة محلية تقابلها عدة وحدات أجنبية) أين نلاحظ أنه هناك انتعاش في الطلب على المنتجات الأجنبية والتي تعتبر أقل سعرا من السلع المحلية وهذا ما ينعكس سلبا على المنتجات الصناعية خارج قطاع المزدهر أين نلاحظ من الرسم البياني انتقال حجم الصادرات من النقطة q_0 إلى q_1 .

يعتبرGregory أن أغلب الحكومات الريعية ما تتجه إلى تطبيق السياسات المواتية وذلك لغرض تخفيف من حدة الظاهرة (الوضع الاقتصادي الناتج عن نقمة الموارد الطبيعية):

✓ إتباع سياسة تخفيض العملة المحلية غير مرغوب فيها لأنها سوف يؤدي إلى التقليل من حجم الأرباح قطاع المناجم ؛

✓ تقديم إعانات لقطاع سلع التبادل التجاري ، ولكن هذه الإستراتيجية في رأي الكاتب لن يكون لها أثر كبير لأنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري وعلية فسوف يدفع سعر الصرف المحلي إلى الارتفاع من جديد ؛

✓ **ثم يستخلص الكاتب بأن الحل الوحيد لهذه الاقتصاديات هو استثمار مداخيلها الريعية في الاستثمارات الخارجية .**

2) النموذج الأساسي لـ . . . . Corden 1984: أثر حركة الموارد وأثر النفقات

يعتبر **Corden**من أبرز الاقتصاديون الذين خاضوا في ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي ، فقد قام بوضع نموذج في **1984** قام من خلاله بشرح الظاهرة وقد أطلق علي تسمية **النموذج الأساسي** .والذي هو مبني على الفرضيات التالية:

فرضيات نموذج Corden :

✓ اقتصاد صغير مفتوح يتكون من 3قطاعات[3] :

- **قطاع منتعش (B)**: يمثل قطاع الموارد الطبيعية المناجم والبترول؛
- **قطاع متأخر(L)**: يمثل قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية ؛
- **قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري (N):كقطاع الخدمات ، النقل والبناء .**

✓ لكل قطاع عامل إنتاج خاص به رأس المال ؛

✓ عامل العمل مشترك ومتحرك بين كل القطاعات ؛

✓ ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها ؛

إهمال الجوانب النقدية .

الشكل (1-2) : نموذج cordon

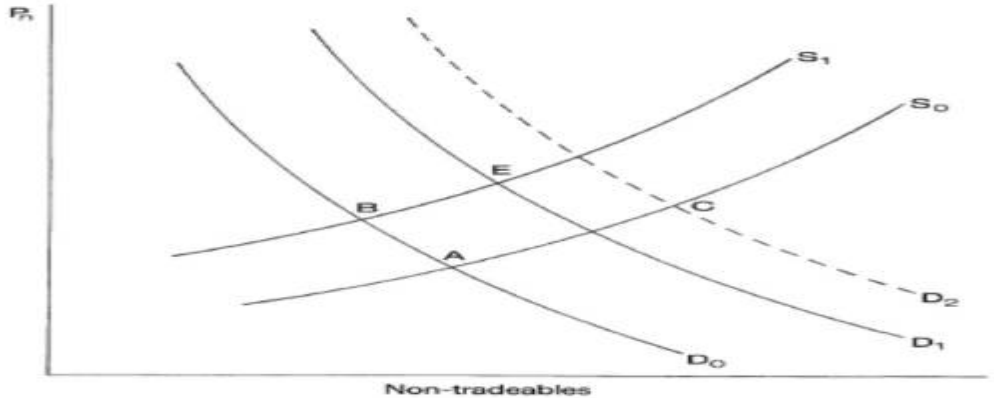

Source: Gregory ,R..G (1976), " Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics, P74 .

المحور العمودي : أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري .

المحور الأفقي : سلع غير قابلة للتبادل للتجاري .

D يمثل منحنى الطلب على السلع غير قابلة للتداول (N)

S يمثل منحنى عرض السلع غير القابلة للتداول (N)

يفسر نموذج **cordon** الآثار المترتبة عن ازدهار في صادرات الموارد الطبيعية على الاقتصاد المعني (باقي القطاعات الأخرى) والتي صنفها بدوره إلى أثرين : أثر النفقات وأثر انتقال الموارد .

أ) أثر انتقال الموارد : transportation effect resources

يأتي هذا الأثر بفعل قابلية عناصر الإنتاج وليكن **العمل** على الانتقال بين مختلف القطاعات ، وعليه فإن الازدهار في القطاع المنتعش[4] B الإيرادات الريعية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال (العمل) الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر مما يفاقم من تراجع القطاعات الأخرى هذا ما يفسره انتقال المنحنى العرض من S_0 إلى S_1 مثل ما هو مبين في الرسم البياني.

الأثر النفقات : expenditure effect

إن ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B ، يؤدي لا محالة إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي أو من طرف المستفيدين من هذا القطاع نتيجة الزيادة الحقيقية في الأجور .وغالبا ما يكون هذا الانفاق موجه نحو السلع المحلية غير قابلة للتبادل N ومع جمود العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بسلع التجارية[5] ، الذي ينتج عنه الزيادة في سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على المنتجات N وهو ما يفسره انتقال منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 .والذي يؤدي بدوره إلى تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى ، ليتحول العنصر القابل للانتقال ولكن في هذه الحالة نحو قطاع السلع المحلية[6] وبالتالي الزيادة في تفاقم قطاع L . وهنا يظهر أثر المرض الهولندي ، حيث أن الزيادة في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى زيادة طلب على السلع المستورد كونها بأقل ثمن من نظيرتها المحلية .

3) أثر اختلال التوازن النقدي

إن النموذج الذي وضعه كل من Cordon و Neary، يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر فيها ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية ، وهذا ما عبر عنه بأثر النفقات وأثر حركة الموارد .بالإضافة إلى ذلك فهناك أثر ثالث وهو المعبر عنه بالأثر النقدي الناتج عن الزيادة في عرض والطلب على النقود فكل منها يقضي إلى الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ضعف تنافسية المنتاجات الصناعية في الأسواق العالمية كما يساهم في زيادة الطلب على السلع المستوردة التي تقوم بإحلال المنتجات المحلية .

وعلية فإن اغلب النظريات التي تعالج نتائج المرض الهولندي تصب في فكرة واحدة وهي أن ظاهرة المرض الهولندي تساهم في الزيادة الطلب على النقود ، وذلك من خلال تحسن مدا خيل الفرد ،كما يؤثر بدوره على الزيادة في عرض النقود من خلال الزيادة في احتياطات الصرف[7] .

خلاصة لما سبق فسوف نقوم بتلخيص المرض الهولندي في المخطط التالي :

الشكل (1-3) أثار المرض الهولندي Dutch Disease

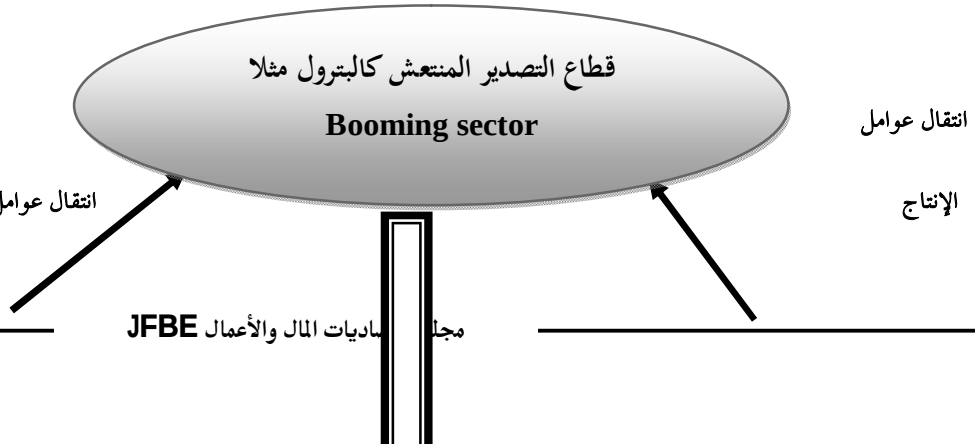

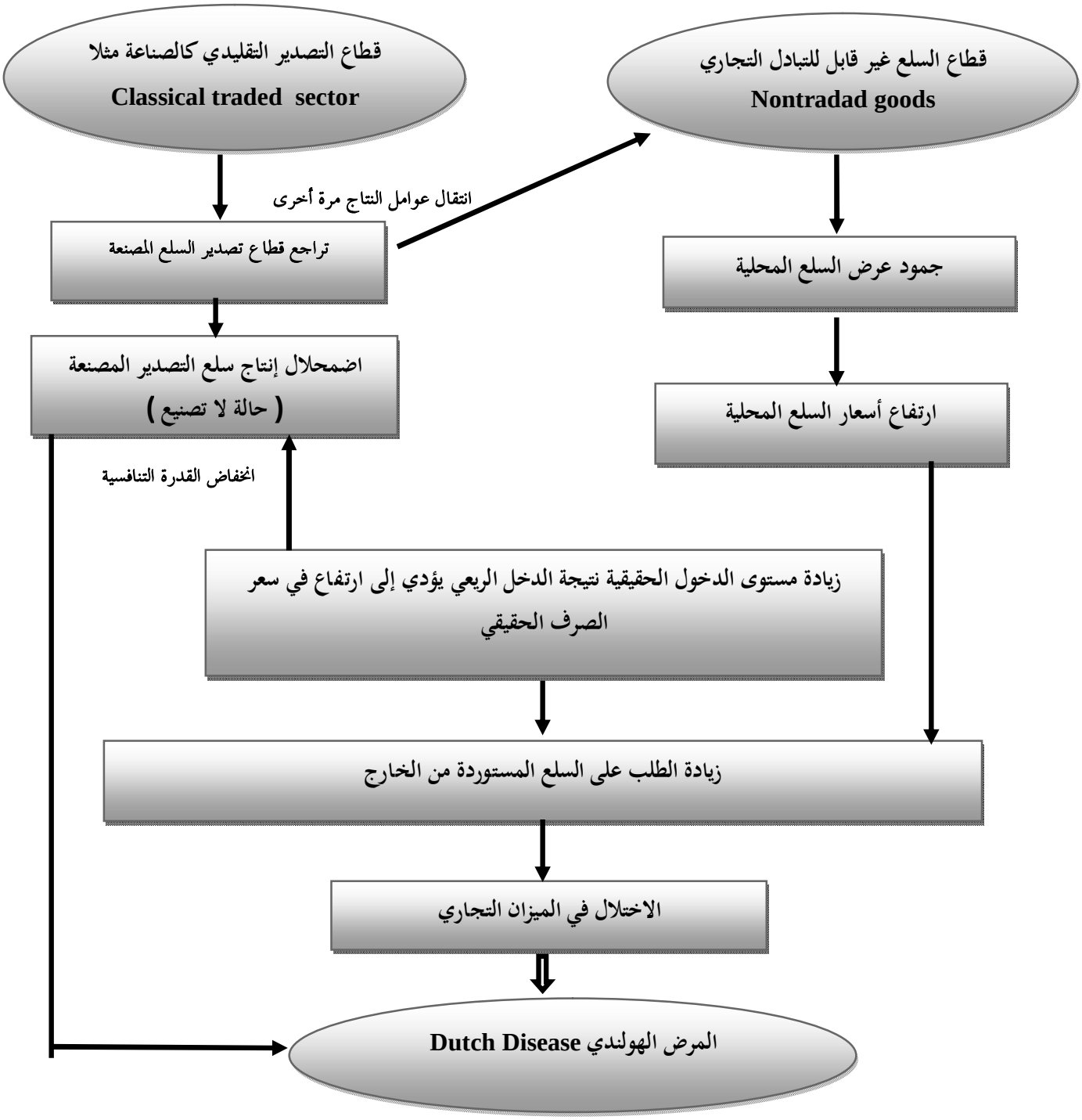

المصدر : من إعداد الباحثين.

ثانيا : تأثير المرض الهولندي على هيكلة الاقتصاد الجزائري

يرى بعض المنظرون الاقتصاديون أن المرض الاقتصادي الهولندي الذي ينتج عنه ، ارتفاع في مستويات الأجور الحقيقية ، اضمحلال في إنتاج وتصدير منتجات القطاع الصناعي ، ارتفاع في محرجات قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي هو السبب في انخفاض معدلات النمو في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية . ولأجل معرفة ما غذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي سوف نقوم في هذا الجزء بتحليل ومطابقة هذه الأعراض مع الاقتصاد الجزائري.

1) نبذة عن أهمية الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري

الجزائر تعتبر من الدول التي تمتلك ثروة في الموارد البترولية ، يعود الشروع في استغلالها إلى سنة 1958 أين تم اكتشاف لحقلي البترول والغاز الطبيعي في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل في جنوب الجزائر .

كما زاد الاهتمام بالقطاع من طرف الحكومة الجزائرية بعد استقلالها أين تم إصدار قانون في سنة 1971 والذي ينص على تأميم قطاع المحروقات ، وبعد الأزمة البترولية لـــسنة 1986 بدأ قطاع المحروقات يعرف انفتاحا تدريجيا أمام المساهمات الأجنبية وخاصة في مجال البحث والتنقيب عن الحقل الجديدة للغاز والبترول وهذا لغرض الزادة في منتجات القطاع .

وهذا ما حدث بالفعل حيث أصبحت الجزائر تملك نسبة هامة من احتياطات البترول والغاز الطبيعي في العالم :

أ) البترول: وقد قدرت الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام ب **11.3** مليار برميل [8]، أي ما يعادل **% 1** من الاحتياطات العالمية المؤكدة ، و في سنة **2003** بلغ الإنتاج المتوسط من البترول الخام الجزائري **1.2** مليون برميل يوميا و بإضافة الإنتاج من الغاز الطبيعي فإن إنتاج الجزائر الإجمالي من البترول يقارب **1.8** مليون برميل يوميا .

ب) الغاز الطبيعي : أما الغاز الطبيعي فيأتي في المرتبة الثانية بعد البترول كأهم مورد طبيعي و أهم مصدر للدخل في الجزائر ، وقد بلغت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي حوالي **4.5** مليار متر مكعب [9]، مما يضع الجزائر في المرتبة السابعة عالميا بما يقارب **% 3** من الاحتياطات المؤكدة العالمية من الغاز ، ويمثل الغاز الطبيعي **% 60** من احتياطات الجزائر من الموارد البترولية .

و في سنة 2003 بلغ الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي في الجزائر 79 مليار متر مكعب .

وفي الجدول الموالي سوف يتم استعراض لسلسة من احتياطات البترول والغاز الطبيعي في الجزائر : (وحدة : مليار متر مكعب)

الجدول (2-1) : احتياطات البترول والغز الطبيعي في الجزائر (2000-2007)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطات المؤكدة من البترول الخام	11,314	11,314	11,314	11,800	11,350	12,270	12,200	12,200
احتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي	4,523	4,523	4,523	4,545	4,545	4,504	4,504	4,504

Source : Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , "Annual Statistical Bulletin " , 2007 , p.21-22

من خلال الجدول يتضح لنا جليا ، بأن الجزائر تزخر فعلا بكميات هامة من احتياطي البترول والغاز الطبيعي وهذا راجع إلى امتلاكها لثروة طبيعية هامة ولكنها في الحقيقة غير دائمة ،وهو أكبر خطر وتحدي سوف تواجهه الدولة والشعب الجزائري .

2) تشخيص المرض الهولندي في الجزائر

إن من أهم المؤشرات المرض الاقتصادي الهولندي في أي اقتصاد ريعي هو الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية وهذا ما يساهم في انخفاض إنتاج وصادرات القطاع الصناعي بالإضافة إي انتعاش قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري (الخدمات ،النقل والبناء ...)،و في هذا الفرع سوف نقوم بمطابقة هذه الأعراض على الاقتصاد الجزائري ، محاولة منا لمعرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لهذه الظاهرة.

أ) **الارتفاع الفعلي في سعر الصرف :** إن أسعار البترول تشبه جميع أسعار السلع والخدمات في أنها تحدد عند توازن المطلوبة مع نظيرتها المتوفرة .ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لهذا المورد التي تجعل أسواق البترول مختلفة عن أسواق السلع والخدمات الأخرى، الذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار البترول لنوبات متكررة كون أنه لا يوجد بديل آخر جاهز للبترول ومشتقاته في المدى القصير خاصة في قطاع النقل ، ونتيجة لذلك فإن الطلب على خدمات البترول سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره .من ناحية أخرى، واضح أنه ولتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق البترول يتطلب الأمر فترات طويلة، مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات .ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق البترول في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار [10]في المدى القصير للوصول إلى حالة التوازن .وعليه فإن أي زيادة في الطلب في هذه المرحلة (ثبات العرض سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع جنوني لأسعار البترول وهذا ما يترتب عنه تقلبات في سعر صرف الفعلي[11] لهذه البلدان .

إن الزيادة في أسعار البترول يترتب عنه ارتفاع العام للأجر الحقيقي بالإضافة إلى الزيادة في الإنفاق العمومي وبالتالي الزيادة في الطلب على المنتجات غير قابلة للتبادل التجاري ، فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

وهذا بالفعل ما نلاحظه على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري حيث عرف تغيرات كبيرة تراوحت بين الارتفاع والانخفاض، وهذا كما يظهر في الآتي :

الشكل (2-1) : سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري (1970-2010)

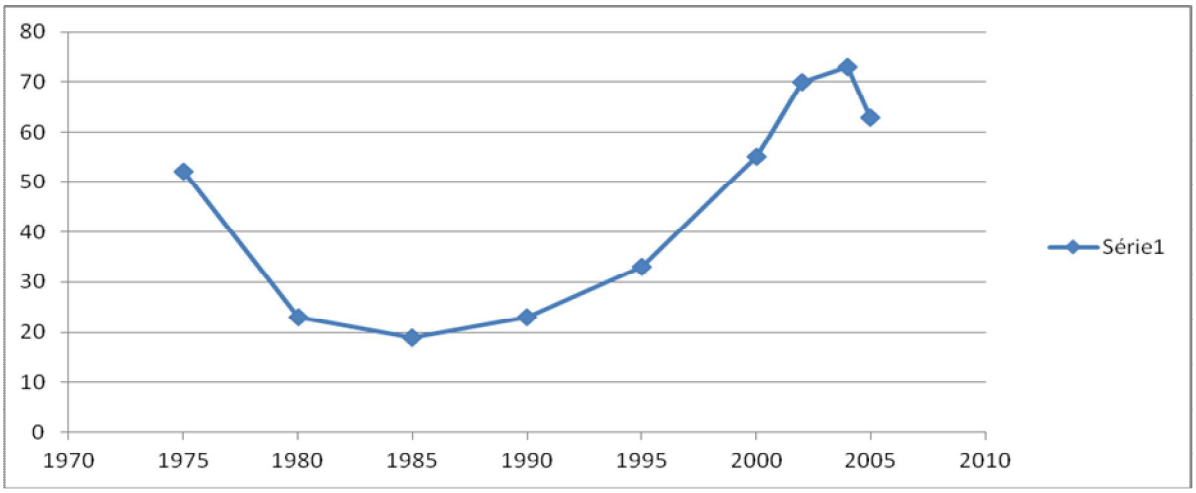

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات من صندوق النقد الدولي

يتضح لنا جليا من خلال الشكل أعلاه بأن سعر الصرف الحقيقي في الجزائر دائم التغير من فترة إلى أخرى ، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائري للتدخل في كل مرة محاولة منها لتصحيح الأوضاع والمتغيرات الخارجية نحو الاتجاه الصحيح وبما يخدم الخطط التنموية المبرمجة سابقا .

حيث نلاحظ بأن سعر الصرف الحقيقي وصل إلى حوالي 50% في الفترة مابين (1980-1985) وهذا ما أثر على صادرات القطاع الصناعي .

و في سنة 1996 تم تأسيس سوق للصرف ما بين البنوك ، و بين سنتي(1995 - 1998)ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 20 % ليتراجع و ينخفض ب 13% بين(1998 - 2001)، و بعد الانخفاض الحقيقي أثناء ال 16 شهرا التي تلت بداية 2002 و التي تزامنت مع ارتفاع صرف الأورو بالنسبة للدولار ، تدخلت السلطات في سوق الصرف

في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من اجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه في نهاية 2002[12] ، و ما بين (2002-2003) انخفض سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 17 %.

ولكن عموما فإن سع الصرف الجزائري متعلق بأسعار البترول ، ففي دراسة دراسة لصندوق النقد الدولي (2008)[13] تتعلق بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني ، فقد تبين أن سعر الصرف النقد الدولي الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع ارتفاع أسعار البترول ، و أن زيادة قدرها 1 % في أسعار البترول الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بحوالي 0.3 %، كما توصل Koranchelian (2005) إلى أن سعر البترول يعتبر من بين محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري ، و يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و هذا الارتباط بين سعر البترول و سعر الصرف الحقيقي يدعم إلى حد كبير فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر

ب) تراجع قطاعي الصناعة والفلاحة وتوسع قطاعي البناء والخدمات: في دراسة لـــــــــــ (Auty, R.M 2003)[14]تعرضت لمدى نجاح الاقتصاد الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي ، حيث توصل هذا الأخير إلى أن تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري كان واضحا خلال الفترة من 1972 حتى 1990 ، حيث لاحظ الانخفاض الواضح في قطاعات سلع التبادل التجاري (الصناعة والفلاحة)، فالنسبة لقطاع الفلاحة ، فبينما في الحالة العادية (اقتصاد بحجم الاقتصاد الجزائري فيما يخص مستوى الدخل بالنسبة للفرد) نسبة مساهمته في GDP تمثل 25% غير أن هذه النسبة للاقتصاد الجزائري تساوي 11 % فقط و هذا مؤشر على تراجع أداء هذا القطاع خلال الفترة بعد 1972 أي بعد الصدمتين البتروليتين الايجابيتين الأولى و الثانية ، كذالك القطاع الصناعي هو الآخر شهد تراجعا مقارنة بالحالة العادية(النسبة العادية % 20 أما النسبة المحققة كانت 16 % في الفترة الأولى ، و الفترة الثانية(الثمانينات) و التي شهدت انخفاض أسعار النفط الذي زاد في انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في GDP من 23 %في الحالة العادية إلى 16 %النسبة المحققة .أما قطاعات سلع خارج التبادل التجاري فقد عرفت نموا مقارنة مع الحالة العادية ، فقطاع الأشغال العمومية و البناء نسبة مساهمته في GDPفي الحالة العادية قدرت ب 5 %بينما النسبة المحققة في الجزائر كانت 13% في الفترة الأولى و هذا مؤشر على توسع كبير لهذا القطاع في مرحلة ارتفاع أسعار البترول ، أما في الفترة الثانية فقدرت النسبة العادية ب % 16 أما النسبة المحققة فكانت13 % و هذا يعني تراجع قليل لهذا القطاع بعض انخفاض أسعار البترول بعد الصدمة البترولية السلبية لنهاية الثمانيات ، أما فيما يخص قطاع الخدمات ، في الفترة الأولى قدرت نسبة مساهمته فيGDP في الحالة العادية ب 50 % بينما النسبة المحققة في الجزائر كانت 60 %، و في الفترة الثانية كذلك كانت النسبة المحققة أكبر من النسبة العادية النسبة العادية 44 % ، النسبة المحققة 54 %و هذا يدل على التوسع الكبير الذي شهده قطاع الخدمات سواء أثناء سنتي 1973 و 1979 .

ومع زيادة اهتمام الدولة بقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى، وهذا ما يفسر نسبة مشاركته في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ، والجدول الآتي يبرهن لنا وبالقيم الأعراض الفعلية للمرض الاقتصادي الهولندي في الاقتصاد الجزائري

الجدول (2-2) :التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناج المحلي الإجمالي في الفترة (2000-2010)

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
أ) المحروقات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	39,19	32,51	37,85	45,59	45,06	34,69	39,14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,9	3,7	3,3	2,5-	2,3-	2,6-	0,75
ب) الخدمات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	30,73	33,54	30,97	27,90	29,16	35,35	31,28
- معدل النمو الحقيقي للخدمات غ	3,1	5,3	7,7	6,5	7,8	6,9	6,21
حكومية:	2,0	3,0	4,0	3,1	8,4	6,0	4,41
- معدل النمو الحقيقي للخدمات							
الحكومية:							
ج) الفلاحة :							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,0-	1,3-	3,1	4,9	5,3-	6,0	0,4
د) البناء والأشغال العمومية:							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,12	9,02	8,29	8,0	8,62	10,43	8,73
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,1	8,2	8,0	11,6	9,8	6,6	8,21
ه) الصناعة :							
نسبة المساهمة في الناتج	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	1,3-	1,0-	1,3-	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
لعمومي:	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12
- معدل النمو الحقيقي للقطاع							
الخاص							
و)ضرائب ورسوم على الواردات:							
- نسبة المساهمة في الناتج	6,49	8,31	16,7	5,77	5.89	6,13	8,21
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	0,9	16,7	10,2	2,7	7,7	5,8	7,33
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2,4	4,7	5,2	2,0	2,4	3,3	3,33

المصدر : بنك الجزائر ،التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر.

وفقا لمعطيات الجدول أعلاه ،فإنه يمكن ترتيب درجة ازدهار ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الإجمالي والمؤثرة في النمو الاقتصادي :

1. **قطاع المحروقات :** قدرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000- 2010) بـــــــــــــ 39.14 % ، هذا يعني أن قطاع المحروقات هو الرائد والموجه لنمو للاقتصاد الوطني ؛
2. **قطاع الخدمات :** يعد ثاني قطاع مؤثر في النمو الاقتصادي ، إذ تقد نسبة مشاركته في الناتج المحلي بـــــــ31.38 وهذا راجع إلى رفع الإنفاق الحكومي والذي أدى بدوره إلى زيادة المبادلات التجارية في هذا القطاع ؛

3. **قطاع الفلاحة :** إن نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي يعد ضعيفا إذا ما تم مقارنته بقطاع المحروقات ، حيث قدرت نسبة مشاركته في هذه الفترة 8.25% ؛

4. **قطاع البناء والأشغال العمومية :** يعتبر هذا القطاع من أبرز القطاعات التي استفادت من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، والذي ساهم في رفع معدل نمو هذا القطاع إلى 8.20 % ولكن نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي فتعتبر ضعيفة بالمقارنة مع تاقطاع المنتعش حيث قدرت بـــــــــــــ 8.73 % ؛

5. **قطاع الصناعة :** فهو يعتبر من أكبر القطاعات المتضررة من ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية،إذ أنه سجل نسب متدنية طول هذه الفترة .أما نسبة مشاركته في الناتج المحلي فتقدر بـــــــــــــــــ 5.92%.

خاتمة:

يتضح مما سبق ان ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي ، تعتبر من أخطر الظواهر الاقتصادية التي تهدد الاقتصاديات الريعية . ولذلك فعلى الدول الغنية بالثروات الطبيعية والجزائر على وجه الخصوص علي بذل جهود من أجل حماية اقتصادها والأجيال القادمة من لعنة الموارد الطبيعية .

وهذه بعض النصائح التي يمكن أن تساهم تحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتعبد الطريق التنمية الاقتصادية أو ما يعرف بالناتج الإجمالي الأخضر:

- ✓ إعادة تعريف بدور الدولة في الاقتصاد من حدود تقديم السلع والخدمات العامة إلى تطوير قدراتها في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للمحروقات قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية ؛
- ✓ العمل على استقلالية البنك المركزي، لتحقيق سياسة نقدية ملائمة وبعيدة عن المعطيات والمتغيرات السياسية ؛
- ✓ تنويع القاعدة الصناعية في إطار علاقتها التجارية الدولية ، عن طريق تقديم مجموعة من التسهيلات والتحفيزات للمستثمر الأجنبي؛
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي ، كما ينبغي على السلطات الإسراع في تطبيق الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بفتح رأسمال البنوك العامة أمام بنوك عالمية معروفة ، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية من أجل تشجيع المنافسة داخل القطاع المالي الجزائري ، مع تقوية الرقابة و الإشراف على كل البنوك و المؤسسات المالية سواء كانت عامة أو خاصة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي كون الجزائر تزخر بثروات كبيرة في هذا المجال على غرار كل من مصر، وتونس ، والمغرب.

الهوامش:

_____

_____

_____

_____

[1] Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20Aout 1976 , P73

[2] Gregory,R.G, Ibid , P : 75

[3] شكوري سيدي محمد ،" وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري – " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ،بنوك ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية ،تلمسان ، 2011-2012 ، ص 16

[4]Corden & Neary , " Booming sector and Deindustrialization In A Small Open Economy " , Economic Journal ,1982 , P. 360 – 361 .

[5] Corden,M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,Oxford Economic Papers, New Series , Vol 36 , Nov.1984 , P 361

[6] مايح الشبيب الشمري ،" تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصادي الريعي في العراق "، كلية الإدارة الاقتصاد ، الكوفة ، ص 09

[7] شكوري سيدي محمد ،" وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري – " ، مرجع سبق ذكره ، ص 22

[8] Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , "Annual Statistical Bulletin " , 2007 , p.21

[9] Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Ibid , P :21.

[10] Lafargue, François « Rivalité énergétique mondiale ». Études, , t. 409, n° 4100, déc. 2008, p. 85

[11] Zalduendo, Juan , "Determinants of Venezuela's Equilibrium Real Exchange Rate", IMF Working Papers 06/74,Washington D.C.: IMF ,2006, P:9.

[12]koranchelian, T., "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience," IMFWorking Paper 05/135, International Monetary Fund.,2005 ,P.45.

[13]IMF, (2008), ": Algeria: Selected Issues ",IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.

[114]شكوري سيدي محمد ،" وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري – " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ،بنوك ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية ،تلمسان ، 2011-2012 ،ص 82.